

جزء 68 فيه

# ضعف الآثار

في وضع اليدين في الصلاة

تأليف:

الشيخ العلامة الحديث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ونفعنا



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزءٌ فيه

# ضعف الآثار

في وضع اليدين في الصلاة



تأليف:

الشيخ العلامة الحدّث



فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري



حفظه الله وعاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نِعْمَ الْمُعِينُ  
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ السَّلَفِ فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخَلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضَهَا بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا مِنْ أَنْ يَدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: الرُّوَايَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ تَحْتَ الشَّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ مَعْلُودَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

\* وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْجَرَحِ

والتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوْعِ

السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ، هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ العِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الحِفْظِ وَالخَبِيرَةُ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنِ أَهْلِ

الْحَدِيثِ إِنَّهُمْ: (يُضَعَّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيَسْمُونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ العَلَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَهَذَا الفَنُّ: أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا

مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلاَّ مَنْ مَنَحَهُ اللهُ فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةَ ثاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلاَّ أَفْرَادُ أئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاثُهُمْ؛ كَابْنِ المَدِينِيِّ، وَالبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).<sup>(١)</sup> اهـ

(١) انظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابنِ الصَّلَاحِ» لابنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْأَلَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبَطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبَطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ

يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي

يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ؛ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غَفِّرَا.

انظُر: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» لِلْحَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَدُونَ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصَيِّبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ

حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ  
 قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ  
 وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):  
 (وَصَاحِبُ الْهَوَى يُقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِأَلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِأَلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَأَسْتَرَحَ وَأَرَاخَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.  
 قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَيَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظر: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي: «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



وَقَالَ العَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بنُ فَوْزَانَ الفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الحَقِّ

لَا الإِنْتِصَارَ لِلآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ العَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بنُ فَوْزَانَ الفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الخَطَأِ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ العَلَمَةُ اللَّكْنَوِيُّ الهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الأَجْوِبَةِ الفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الإِحتِجَاجُ فِي الأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الكُتُبِ المَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرْشِدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالحِسَانِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ

التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ

الضَّعِيفِ بِأَفْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الحَسَنَ مِنْ مَظَانِّهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مَظَانِّهِ،

وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ،

فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).<sup>(٢)</sup> اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الإِحتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انظُرْ: «سَرَحَ العُبُودِيَّةَ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَي: ذَلِكَ العَالَمُ المُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧):  
 (مَنْ أَرَادَ الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ: إِنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِمَعْرِفَةِ مَا  
 يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ، وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ  
 وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَيْمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ  
 \* وَعَلَى هَذَا؛ فَالْمُتَكَلِّمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَمْ يَتَعَلَّمَهَا عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ،  
 وَلَمْ يَأْتِ اللُّعْلَمَ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَامِيًّا فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ يَعْرِفُ مِنَ  
 الْعِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ... فَهُوَ كَالْعَامِيِّ لَا يُعْتَدُّ بِخَلَاْفِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَامِيٍّ  
 بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نُزْهَةِ الْخَاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥١)؛ مُعَلِّقًا:  
 (خُصُوصًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا، جَهْلًا مُرَكَّبًا يَجْهَلُ، وَيَجْهَلُ إِنَّهُ يَجْهَلُ). اهـ  
 \* ثُمَّ إِنْ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى، لِهَذَا الدِّينِ: أَنْ هَيَّا لَهُ رِجَالًا، لَا يَخَافُونَ فِي  
 اللَّهِ تَعَالَى لَوْمَةَ لَائِمٍ، نَذَرُوا حَيَاتِهِمْ لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالذَّبِّ عَنْهُ،  
 وَعَمِلُوا عَلَى تَشْيِيتِ قَوَاعِدِهِ وَأُصُولِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩].

\* فَهَؤُلَاءِ؛ هُمْ: أَيْمَةُ الْحَدِيثِ النَّقَّادُ، الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الْحَدِيثَ، لِيُمَيِّزُوا جَيِّدَهُ مِنْ  
 زَائِفِهِ، وَرَسَمُوا: مِنْهُجًا، لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي بَيَانِ صَحِيحِ الْأَحَادِيثِ مِنْ سَقِيمِهَا، وَوَضَعُوا  
 عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعِلْمَ التَّغْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.  
 \* وَمَا هَذَا الْكِتَابُ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ إِلَّا فِي تَبْيِينِ عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ اللَّحْمِيُّ رحمته، فِي «رِسَالَةٍ»، بَعَثَ بِهَا إِلَى الْعِمَادِ الْأَصْفَهَانِيِّ رحمته، يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِ: (إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ كَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ) <sup>(١)</sup>. اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا فَنَحْنُ عَازِمُونَ عَلَى تَصْحِيحِ، وَتَصْوِيبِ، وَتَبْيِينِ، مَا فِي: الْكُتُبِ مِنْ عِلَلٍ فِي الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَا طَالَتْ بِنَا الْحَيَاةِ، وَجَرَى الْقَلَمُ بَيْنَ الْأَنَامِلِ، وَوَقَعَ النَّظَرُ عَلَى ضَعْفِ الْبَشَرِ!، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

\* فَإِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ، هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمَّقُهَا غَوْرًا، وَأَكْثَرُهَا أَهْمِيَّةً، وَأَصْعَبُهَا تَنَاوُلًا؛ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَثَبْتِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَعَةِ فِي الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَأَطْلَاعِ فِي عُلُومِ عِدَّةٍ.

\* وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَخُوضُهُ، إِلَّا مَنْ عَلَا فِي الْفَهْمِ كَعَبُهُ، وَاتَّسَعَتْ رُفْعُهُ مَعَارِفِهِ وَدِرَائِيَّتِهِ، إِذِ الْقَاصِرُ فِيهِ مُحَبَّبٌ، وَالنَّاقِصُ فِيهِ مُخَلِّطٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمته: (مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَادِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلرِّجَالِ، وَأَعْلَمَهُ

بِشَأْنِهِمْ). <sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: «إِتْحَافَ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ١ ص ٣).

(٢) أَنْزَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا شَكَّ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، طَرَحَهُ

كُلَّهُ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَعِلْمُ الْعِلَلِ مِنَ أَثْقَلِ الْعُلُومِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَصْعَبِ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ الْخَفِيَّةِ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فَهُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ؛ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأُمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَّمَهُ، وَفَقَّهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَتُهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ، وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُوُّوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ: الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ اللَّطِيفَةُ، قَائِمَةٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، لِتَعْلَمَ بَيِّنَةً وَاصِحَّةً، وَلِتَسْتَبِينَ لَكَ الضَّحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ، لِأُولَئِكَ الْخَائِضِينَ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ فِي الدِّينِ.<sup>(١)</sup>

\* لِتَتَأَكَّدَ لَكَ؛ الْجُمْلَةُ الشَّهِيرَةُ الذَّاغَةُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِالْعَجَائِبِ»، وَنَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ الْمُرْكَبِ الْفَاضِحِ، الْوَاضِحِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْثِقِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٢٩)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مِنْهَاجِ الْأُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ١ ص ٢٨١)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ» لِلرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ (ج ٤ ص ٢٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٨٤).

قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٤١): (فَالوَاجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ، أَلَّا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ، لَكَانَ الإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ). اهـ

\* فَاللهُ الْعَظِيمُ، أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَكْتُبَنَا فِي زُمْرَةِ الذَّاكِرِينَ عَنِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ الْأَثَارِ فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى تَحْتَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ

(١) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: أَمَرَنِي عَطَاءٌ؛ أَنْ أَسْأَلَ: سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: أَيْنَ تَكُونُ الْيَدَانِ فِي الصَّلَاةِ، فَوْقَ السُّرَّةِ، أَوْ أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ؟، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ: (فَوْقَ السُّرَّةِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أُنْبَأَ زَيْدٌ، ثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاتُهُ هَذِهِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ»، تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَبِهِ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ التُّرْكَمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٢ ص ٣١).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧١): «وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ:

فَوْقَ السُّرَّةِ».

هَكَذَا: بِصِغَةِ التَّمْرِیضِ.

\* وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَصِحُّ.

(١) انظُرْ: «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٤ ص ٢٢٠)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٦١)، وَ«الْمُغْنِي

فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧٣٨).

وَقَدْ أَسَارَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٥)؛ إِلَى ضَعْفِ الْأَثَرِ.

(٢) وَعَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مِجْلَزٍ، أَوْ سَأَلْتُهُ قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ يَضَعُ؟، قَالَ: (يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّ شِمَالِهِ، وَيَجْعَلُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٩٠ و ٣٩١) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَسَّانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ حَجَّاجُ بْنُ حَسَّانَ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ لَيْسَ الْحَدِيثُ، يُعْتَبَرُ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ شَكَّ فِي الْأَثَرِ، لِعَدَمِ ضَبْطِهِ.

\* وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: يَخْطِئُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ<sup>(٣)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ، الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «كَثِيرُ الْخَطَأِ».

وَأوردَهُ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧١).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ١١١٩)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٩ ص ٢١٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٥٢).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٩).

(٣) انظر: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٣٣٧ و ٣٣٨)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٦٨).



وَلَمْ يُصِبِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، بِقَوْلِهِ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٥):  
«إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»، لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

(٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (وَضَعُ الْأَيْدِي عَلَى الْأَيْدِي، وَصَفُّ الْقَدَمَيْنِ مِنَ السُّنَّةِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (صَفُّ الْقَدَمَيْنِ، وَوَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ: مِنَ السُّنَّةِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ جَدًّا

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٦٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»  
(ج ١٤ ص ٢٤٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٩ ص ٣٠١)،  
وَفِي «عَوَالِي حَدِيثِهِ» (ص ٤٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٠)،  
وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٩ ص ٣٥٠)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ١  
ص ٦٠٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٣) مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ صَالِحٍ،  
عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْ زُرْعَةُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ<sup>(١)</sup>، لَا  
يُحْتَجُّ بِهِ.

وَبِهِ أَعْلَهُ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٠)؛ بِقَوْلِهِ:  
(إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِي عِدَادِ مَجْهُولِي الْحَالِ).

(١) انظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ٤٤٠)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٦٠٥)،  
وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٥٤٢)، وَ«ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٩٠).

الثَّانِي: الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحِ الْكُوفِيِّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.  
قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ»، وَهَذِهِ مِنْهَا، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «لَا  
يَتَّبَعُ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «يُغْرَبُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٩ ص ٢٩١): (إِسْنَادُهُ  
ضَعِيفٌ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ، عَيْرُ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْكُوفِيِّ - لَمْ يُوثِّقْهُ أَحَدٌ عَيْرُ ابْنِ حَبَّانَ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ عَيْرُ مَالِكِ بْنِ مِعْوَلٍ، وَالْعَلَاءُ هَذَا؛  
فَهُوَ فِي عِدَادِ مَجْهُولِي الْحَالِ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: مَقْبُولٌ؛ يَعْنِي عِنْدَ  
الْمُتَابِعَةِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِالْحَدِيثِ، قُلْتُ: وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَابَعَهُ). اهـ.

وَأَعْلَى الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ١ ص ٦٠٦)؛ بِقَوْلِهِ: (غَرِيبٌ مِنْ  
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْهُ: وَتَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو  
أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ صَالِحٍ).

وَالْأَثَرُ: أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٤ ص ٤٧٠).  
لِذَلِكَ: لَمْ يُصَبِّ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨)؛ بِقَوْلِهِ: «رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ».

وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُثَنَّنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٣ ص ٥١٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ،  
لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٠ ص ٣٩٨)، و«تقريب التهذيب» له (ج ٣ ص ١٤١)، و«نتائج  
الأفكار» له أيضًا (ج ٢ ص ١٤٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ١٠١)، و«الكاشف» له (ج ٢  
ص ٣٦٠).

(٤) وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى). وَفِي رِوَايَةٍ: (رَأَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ وَضَعَتْ شِمَالِي عَلَى يَمِينِي فِي الصَّلَاةِ، فَأَخَذَ بِيَمِينِي فَوَضَعَهَا عَلَى شِمَالِي).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٦٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٦ و ٢٨٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٤٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٨١١)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (١٥٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١١٣)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٨٣ و ٢٨٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٠)، وَبَحْشَلٌ فِي «تَارِيخِ وَاسِطَ» (ص ٩٤)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ١٠ ص ٣١١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٢) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَبِهِمْ

فِي الْحَدِيثِ. <sup>(١)</sup>

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٣١٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٣).

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَلَا حَافِظٌ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ».<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٢): «غَيْرُ هَشِيمٍ: أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٤٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٠) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي، وَقَدْ وَضَعَ شِمَالَهُ عَلَى يَمِينِهِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَمِينِهِ فَوَضَعَهَا عَلَى شِمَالِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: رُوِيَ: مُرْسَلًا، وَلَا يَصِحُّ.

وَهُوَ: مِنْ رِوَايَةِ: يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَهُوَ: ثِقَةٌ، حَافِظٌ، ثَبَتَ، إِمَامٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ، فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ

ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

(١) انظُرْ: «الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ١ ص ٢٨٣)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ١٣)، وَ«الْعِلَّلَ وَمَعْرِفَةَ الرَّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٥٥٣)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلمُعَلِّطَايِ (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٦٢).

(٢) انظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ١٣).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٢): (أَرْسَلَهُ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ.  
\* وَهَشِيمٌ: أَحْفَظُ مِنَ الَّذِي: أَرْسَلَهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٢): (عَيْرٌ هَشِيمٌ: أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٩٢): (أَرْسَلَهُ: عَيْرٌ هَشِيمٌ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ).  
فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٨١)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٢٧)، وَبَحْشَلُ فِي «تَارِيخِ وَاسِطَ» (ص ٩٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِرَجُلٍ وَهُوَ يُصَلِّي، وَقَدْ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى، فَانْتَزَعَهَا، وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ

الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٣).

وَهَذَا التَّخْلِيطُ فِي الإِسْنَادِ، وَفِي المَثْنِ، مِنَ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ.

فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ مِنْ مُسْنَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ، مُرْسَلًا عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

وَأَخْرَجَهُ بَحْشَلٌ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ» (ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ

الْوَاسِطِيِّ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ، عَنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي، وَقَدْ وَضَعَ يَدَهُ اليُسْرَى عَلَى اليُمْنَى، فَانْتَزَعَهَا

وَوَضَعَ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: مِنْ مُسْنَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الوَاسِطِيِّ، وَهِيَ:

وَهُمْ.

وَذَكَرْهُنَا: «مَرَّ بِرَجُلٍ».

وَهُنَاكَ: «رَأَى ابْنَ مَسْعُودٍ».

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٧)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي

الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٧٠)، وَالْخَطِيبُ فِي

«تَارِيخِ بَعْدَادَ» (ج ١٠ ص ١٠٥)، وَ(ج ١٢ ص ٣٩٧) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ

الْوَاسِطِيِّ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبِ الوَاسِطِيِّ، عَنِ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يُصَلِّي، وَاضِعًا شِمَالَهُ عَلَى يَمِينِهِ، فَأَخَذَ بِيَمِينِهِ فَوَضَعَهَا عَلَى شِمَالِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الوَاسِطِيِّ، وَهِيَ الأَصْحُ.

\* وَذَكَرَ: قِصَّةَ: ابْنِ مَسْعُودٍ هُنَا.

وَهَذَا مِنَ الإِخْتِلَافِ، وَالأِضْطِرَابِ فِي الحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبِ الوَاسِطِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ

الحَدِيثِ.

وَقَالَ الحَافِظُ البِرَّازِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٧٠): (وَهَذَا الحَدِيثُ، لَا نَعْلَمُ

رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: إِلاَّ الحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ، وَهُوَ رَجُلٌ وَاسِطِيٌّ:

رَوَى عَنْهُ: هُشَيْمٌ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ).

وَقَالَ الحَافِظُ عَبْدُ الحَقِّ الإِسْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الوُسْطَى» (ج ١

ص ٣٦٩): (الحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى هَذَا.

\* وَقَدْ رَوَى عَنْهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، بِرَجُلٍ قَدْ وَضَعَ

شِمَالَهُ عَلَى يَمِينِهِ»، مِثْلَهُ.

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ، عَنْ الحَجَّاجِ، ذَكَرَ ذَلِكَ: أَبُو أَحْمَدَ بْنُ

عَدِيٍّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢

ص ١٩٢): (أَرْسَلَهُ: غَيْرُ هُشَيْمٍ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

\* وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٣٣٨)؛ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ،

فَقَالَ: (يُرْوَاهُ: حَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ، وَيُكْنَى: أَبَا يُوسُفَ، وَاسِطِيُّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ

ابْنِ مَسْعُودٍ، مَرْفُوعًا، قَالَ: هُشَيْمٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنْهُ.

\* وَخَالَفَهُمَا: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، فَرَوَاهُ: عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ،

عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، وَوَهْمَ فِيهِ.

\* وَقَوْلُ: هُشَيْمٌ عَنْهُ: أَصَحُّ).

وَأَخْرَجَهُ الرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَزْوِينَ» (ج ٣ ص ٢٥٠) مِنْ طَرِيقِ

مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ، ثَنَا ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ

أَبِي زَيْنَبِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

رضي الله عنه قَالَ: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه، بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَاضِعًا شِمَالَهُ عَلَى يَمِينِهِ، فَانْتَزَعَهَا وَوَضَعَ

يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: وَقَعَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنَ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ، وَعَدَمِ

صَبْطِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

\* وَسَنَدُهُ أَيْضًا فِيهِ: ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.



قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «عِنْدَهُ مَنَّاكِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَكْذِبُ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ».<sup>(١)</sup>

\* وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ الَّذِي وَقَعَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ اضْطِرَابِ: الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبِ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَعْلَاهُ: الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٢)، وَالْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٨٣)، وَالْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٣٣٨)، وَالْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٧٠)، وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَسْطَى» (ج ١ ص ٣١٩)، وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٢).

لِذَلِكَ: أَخْطَأَ مَنْ صَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ، مِثْلَ: الْحَافِظِ النَّوَوِيِّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٧)، وَ«تَارِيخَ أَسْمَاءِ الضُّعْفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ» لِابْنِ سَاهِينَ (ص ١١٣)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٦ ص ١٧٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٦٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٦١٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٣٥)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٣٢٩)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٧ ص ٣٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جِبَّانَ (ج ١ ص ٤٨٦)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ الْجُنَيْدِ (ص ١١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٢٤): «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٣٤٢)، وَلَمْ يُصَبِّ، لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ١٠٤): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَرِجَالُهُ: رِجَالُ الصَّحِيحِ».

\* وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

\* وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٧١)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٣)، وَفِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣) مِنْ طَرِيقِ مِندَلِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ أَبِي كَيْلَى، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَاضَعَ شِمَالِي عَلَى يَمِينِي فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: ضَعْ يَمِينَكَ عَلَى شِمَالِكَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ جِدًّا، فِيهِ مِندَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَهُ غَرَائِبٌ وَمَنَاكِيرٌ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انْظُرْ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٢٩٥)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٩٢)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٢ ص ٣٦)، وَ«تَلْخِصَ الْمُؤَصُّوعَاتِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٦٣)، وَ«التَّنْفِيحَ» لَهُ (ج ١ ص ٢١٠ وَ٣٣٢)، وَ«الْعِبْرَ فِي خَيْرِ مَنْ عَبَّرَ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ١٩٦).

\* وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، سَيِّئُ الحِفْظِ جِدًّا. <sup>(١)</sup>

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: «سَيِّئُ الحِفْظِ».

قَالَ الحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ١٥): (غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ القَاسِمِ

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مِنْدَلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: عَنْهُ).

وَقَدْ أَعْلَهُ: الحَافِظُ البِرَّازِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٧١)؛ بِقَوْلِهِ: (وَهَذَا الحَدِيثُ،

لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ؛ إِلا ابْنَ أَبِي لَيْلَى).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا.



(١) أَنْظَرُ: «تَقْرِيْبُ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٣٥)، وَ«الكَاشِفَ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٦٨).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ الْأَثَارِ فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى تَحْتَ السَّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ.....	١٥

